

مجلس الأمن

مؤقت

السنة السبعون

الجلسة **٧٥٤٣**

الثلاثاء، ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد أويارثون مارتشيسي	(إسبانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	الأردن	السيدة قعوار
	أنغولا	السيد لوكاس
	تشاد	السيد غومبو
	شيلي	السيدة ساباغ مونيوث دي لا بينيا
	الصين	السيد ليو جيايي
	فرنسا	السيد دولاتر
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد سواريس مورينو
	ليتوانيا	السيدة ياكوبونيه
	ماليزيا	السيدة أدنين
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ويلسون
	نيجيريا	السيد لارو
	نيوزيلندا	السيدة شواجر
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيسون

جدول الأعمال

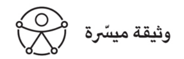
الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) (S/2015/813)

1533606 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) (S/2015/813).

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل الجمهورية العربية السورية إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد ستيفن أوبراين، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن ألفت انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2015/813، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن تنفيذ القرارات ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤).

أعطي الكلمة الآن للسيد أوبراين.

السيد أوبراين (تكلم بالإنكليزية): اتخذ أعضاء المجلس بالإجماع القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤) في شباط/فبراير ٢٠١٤، إدراكا منه لحجم التكلفة البشرية الهائلة لهذا النزاع. وكان الغرض والقصد من هذا القرار واضحا لا لبس فيه – وهو توفير الحماية للمدنيين المحاصرين في خضم القتال وضمان عدم تعرض المرافق والبنية التحتية المدنية للهجوم وإجبار الأطراف على تمكين العاملين في المجال الإنساني من الوصول من دون عوائق إلى الناس الذين هم في أمس الحاجة إلى المساعدة. وتسلط التقارير العشرون التي قدمها الأمين العام إلى المجلس منذ اتخاذ القرار الضوء على ازدراء الأطراف – شهرا بعد شهر – لقرار المجلس وللحد الأدنى من التزاماتها القانونية في إطار القانون الدولي.

وقد دفع عدم التزام الأطراف بالمبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان بالشعب السوري إلى مستويات من المأساة واليأس لم نكن لنتصورها قبل خمس سنوات. وبكل المعايير، فإن الحالة في سورية قد تردت منذ بداية العام. ونقدر الآن أن نحو ١٣,٥ مليون شخص في سورية بحاجة إلى شكل من أشكال الحماية والمساعدة الإنسانية في جميع أنحاء البلد، أي بزيادة قدرها حوالي ١,٢ مليون في غضون ١٠ أشهر فقط. وأكثر من ستة ملايين ممن يحتاجون المساعدة هم من الأطفال.

إن هذه واحدة من أكبر أزمات التشرد في العصر الحديث. فقد أجبر القتال والعنف ما يزيد على نصف سكان سورية على مغادرة ديارهم في فترة ما يزيد قليلاً على أربع سنوات، وكثير منهم لعدة مرات. وهناك الآن حوالي ٦,٥ مليون مشرد داخلي في سورية. وبالإضافة إلى ذلك، فر حوالي ٤,٢ مليون شخص من البلد، مما يُحمل البلدان المجاورة في المنطقة عبئا هائلا. ويتزايد عدد السوريين الفارين من الحرب والعنف المستعدين للمخاطرة بكل شيء على متن مراكب وقوارب مطاطية غير مؤهلة للإبحار في سبيل الوصول إلى أوروبا؛ ويشكل السوريون أكثرمن ٥٠ في المائة من إجمالي ٦٨٠ ٠٠٠ شخص وصلوا عن طريق البحر الأبيض المتوسط في عام ٢٠١٥. وهم لهم الحق في التماس اللجوء دون أي شكل من أشكال التمييز.

وكان لتصاعد القتال والعنف خلال الأسابيع القليلة الماضية آثار إنسانية هائلة، حيث أدى إلى موت وإصابة وتشريد المدنيين على نطاق واسع، لا سيما في شمال سورية.

فالهجمات العشوائية على المناطق الآهلة بالمدنيين ما زالت مستمرة بلا عقاب. وفي مدينة حلب، على سبيل المثال، استمرت القوات الموالية للحكومة وجماعات المعارضة المسلحة غير التابعة للدولة في تبادل القصف داخل المناطق الآهلة بالمدنيين، مخلفة مئات القتلى والجرحى في أيلول/سبتمبر. وفي غضون ذلك، اندلعت اشتباكات في المدينة في أواخر أيلول/سبتمبر بين وحدات الحماية الشعبية الكردية وجبهة النصرة وجماعات المعارضة المسلحة غير التابعة للدولة، الأمر الذي أدي إلى وفاة العديد من المدنيين وأثر بصورة مؤقتة على وصول المساعدات الإنسانية إلى شرق مدينة حلب. وفي ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، قُطع الطريق الرئيسي الموصل من حماة إلى غرب مدينة حلب بسبب هجوم نفذه تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). ونحن قلقون جداً من هذا التطور الذي يعرض حوالي ٧٠٠ ٠٠٠ شخص يعيشون في الجزء الغربي من المدينة للمزيد من المخاطر.

وتشير آخر التقديرات إلى أن أكثر من ١٢٠ ٠٠٠ شخص قد شردوا في شمال سورية منذ أوائل شهر تشرين الأول/أكتوبر نتيجة القصف الجوي والهجمات البرية بين الأطراف. وهذا يشمل نحو ٤٥ ٠٠٠ شخص تم تشريدهم من الضواحي الجنوبية لمدينة حلب إلى مناطق أكثر أمانا نسبيا في الغرب والجنوب بعد هجمات القوات الحكومية خلال الأسبوع الماضي. وفي الوقت نفسه، شُرّد قرابة الـ ٨٠ ٠٠٠ شخص من شمال محافظة إدلب وجنوب محافظة حماة إلى أجزاء أكثر أمانا نسبيا في هاتين المحافظتين منذ أوائل تشرين الأول/أكتوبر في أعقاب هجمات للقوات الحكومية. وفي أماكن أخرى من سورية، شرد المزيد من الآلاف في محافظات حمص وريف دمشق ودير الزور خلال الأسابيع القليلة الماضية.

ولا تزال وتيرة النزوح في سورية مستمرة بلا هوادة. لقد جرى تشريد ما يزيد على ١,٢ مليون شخص حتى الآن هذا العام، والعديد منهم شرد للمرة الثانية أو الثالثة. ويُتوقع أن يتواصل تشريد المزيد بمعدل مماثل، ما لم يتم وضع حد للقتال.

والهجمات على المرافق الصحية وعلى العاملين في مجال الصحة مستمرة بلا هوادة. وسجلت الأمم المتحدة والشركاء هجمات على خمسة مستشفيات في محافظات حلب وحماة وإدلب منذ إنطلاق الهجمات الأخيرة، مما أدى إلى وقوع عدد من الضحايا وإلى إغلاقها فورا نتيجة الأضرار الشديدة التي لحقت بالبنية التحتية، الأمر الذي عمل على تفاقم الوضع المتردي أصلا للمدنيين الذين يعيشون في هذه المناطق. ومنذ بداية الصراع، وثّقت منظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان هجمات على ٣١٣ مرفقا طبيا على الأقل ومقتل ٦٧٩ عاملا في المجال الطبي. ويجب أن تتوقف هذه الهجمات على الفور. ويجب على أطراف النزاع كفالة احترام وحماية المرافق الصحية والعمال والمرضى بموجب القانون الإنساني الدولي.

ومع أننا نعلم أماكن وجود من يعتبر الأكثر ضعفا، فلا تزال المنظمات الإنسانية غير قادرة على الوصول المستدام وبدون عوائق إلى الملايين من السكان المتضررين. وتشير آخر التقديرات إلى أن حوالي ٤,٥ ملايين شخص يعيشون في مناطق يصعب الوصول إليها. ورغم بذل قصارى جهدنا، لم نتمكن من الوصول في عام ٢٠١٥ إلا إلى جزء يسير من الأشخاص الذين يعيشون في هذه المناطق، نتيجة للنزاع القائم وتحول خطوط المواجهة والعقبات البيروقراطية والشروط التي تفرضها الأطراف.

وتواصل أطراف النزاع استخدام الحصار كسلاح من أسلحة الحرب في سورية. وعقب استعراض شامل، تشير تقديراتنا الآن إلى أن حوالي ٣٩٣ ٧٠٠ شخص يعيشون تحت الحصار في سورية، بما في ذلك نحو ٢٠٠ ٠٠٠ شخص في مدينة دير الزور يعيشون تحت الحصار الذي يفرضه تنظيم الدولة الإسلامية. وتحاصر القوات الحكومية نحو ١٨١ ٢٠٠

شخص بمواقع مختلفة في الغوطة الشرقية وكذلك في داريا والزبداني وريف دمشق؛ ويعيش نحو ١٢ ٥٠٠ شخص تحت الحصار الذي تفرضه جماعات المعارضة المسلحة غير التابعة للدولة وجبهة النصرة في الفوعة وكفريا بمحافظة إدلب. و لم يعد الـ ٢٦ ٥٠٠ شخص في مدينتي نبل والزهراء في حلب يعتبرون في عداد المحاصرين، في أعقاب تقارير مستمرة وموثوقة تفيد بأن الدخول إلى الأحياء المحاصرة والخروج منها، بالنسبة للأشخاص والبضائع التجارية، قد تحسن بدرجة كبيرة خلال الأشهر الثلاثة الماضية، على الرغم من أن الوصول إليها ما زال يشكل تحديا والشواغل المتعلقة بالحماية لا تزال خطيرة.

ولا يزال الوصول إلى المناطق المحاصرة هزيلا إلى حد يرثى له وغير كاف على الإطلاق. و لم تتمكن الأمم المتحدة في عام ٢٠١٥ حتى الآن من الوصول إلا إلى ٣,٦ في المائة من الأشخاص لتقديم المساعدات الصحية و ٠,٥ في المائة من الأشخاص لتقديم الأغذية شهريا في المناطق المحاصرة.

وبدأت في الأسبوع الماضي، عمليات إنسانية في إطار اتفاق وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في اسطنبول، في ٢٢ أيلول/سبتمبر بتيسير من مكتب المبعوث الخاص للأمم المتحدة في سورية، والذي يشمل الزبداني ومضايا والفوعة وكفريا والمدن المجاورة. وفي ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، قامت ٣١ شاحنة وبشكل متزامن، بإيصال لوازم طبية وإمدادات إنسانية إلى ٢٩ ٥٠٠ شخص في مضايا، فضلا عن المناطق المحاصرة في الزبداني والفوعة وكفريا. وقامت قافلة مشتركة من الأمم المتحدة والهلال الأحمر العربي السوري واللجنة الدولية للصليب الأحمر، بمرافقة ٢٣ شاحنة للهلال الأحمر السوري إلى ريف دمشق، حيث عبرت شاحنتان إلى الزبداني، ودخلت ٢١ شاحنة أخرى إلى مضايا وبقين اللتين تستضيفان العديد من الأشخاص المشردين من الزبداني. وقامت ثماني شاحنات بتسليم كمية نسبية من اللوازم الصحية والغذائية والتغذية والمواد غير الغذائية والمياه والصرف الصحي ولوازم النظافة الصحية إلى الفوعة وكفريا، عن طريق عملية الأمم المتحدة عبر الحدود من خلال نقطة باب الهوى الحدودية التركية، بدعم من فرع الهلال الأحمر العربي السوري في إدلب. وتقف الأمم المتحدة وشركاؤها على أهبة استعداد للقيام على الفور بتنفيذ النقاط المتبقية المشمولة بالاتفاق، بما في ذلك تقديم المزيد من المساعدة الإنسانية وإجلاء الجرحى المصابين بجراح خطيرة. وتبين هذه المهمة المعقدة مرة أخرى أنه عندما تتوافر الإرادة السياسية، فإن هناك سبيل لتحسين الوضع بالنسبة للمدنيين الواقعين في شرك التراع في سورية.

وحتى مع تطور الحالة السياسية والعسكرية، فإن الأولوية الملحة للمنظمات الإنسانية تبقى تتمثل في الوصول إلى جميع المحتاجين حيثما وجدوا في سورية. ولتحقيق ذلك، يجب أن تتوفر لدينا سبل الوصول المستدام الذي يمكن التنبؤ به وبدون عوائق إلى جميع أنحاء البلد. ولئن كنت أرحب باستمرار التقدم المحرز فيما يتعلق بتأشيرات دخول موظفي الأمم المتحدة من قبل السلطات السورية، فإن ذلك يجب أن يتبع بتقدم عاجل وكبير في مجالات أخرى. وحتى الآن هذا العام، لم توافق وزارة الخارجية السورية من حيث المبدأ سوى على ٢٣ طلبا، من أصل ٨٥ طلبا، قدمتها الأمم المتحدة لتسيير قوافل، و لم يتمكن في الواقع من المرور سوى أقل من نصف القوافل الموافق عليها، ويعزى ذلك إلى مجموعة من العوامل المتعلقة بعدم وجود تصاريح أمنية نهائية من السلطات السورية، ولعدم موافقة جماعات المعارضة المسلحة غير التابعة للدولة على السماح لها بالمرور الآمن، وانعدام الأمن.

أود مرة أخرى دعوة السلطات السورية إلى الموافقة بسرعة على الـ ٤٦ طلبا لتسيير قوافل مشتركة بين الوكالات التي ما زالت معلقة؛ والسماح بمرور القوافل التي تم الاتفاق عليها مسبقا من حيث المبدأ، ولا تزال تنتظر الموافقة لتبدأ سيرها.

كما أدعو الجماعات المسلحة من غير الدول، وكذلك تلك المصنفة كجماعات إرهابية، إلى السماح بإيصال المساعدات التي يمنعونها. وإذا منحت الموافقات والمرور الآمن فسنتمكن، من خلال القوافل المشتركة بين الوكالات، من الوصول إلى ١,٥ مليون شخص إضافي بحاجة ماسة إلى المساعدة في المناطق المحاصرة والتي يصعب الوصول إليها. .

ويتعين علينا جميعا أن نحتاط كي لا نصبح متبلدي الإحساس تجاه أثر هذا الصراع نظرا للأعداد هائلة والشعور بالمأزق السياسي. غير أن التطورات الأخيرة في سورية تمثل تذكرة مقنعة بأن النساء والرجال والأطفال العاديين هم الذي لا يزالون يتحملون وطأة هذا النزاع. والأحوال المعيشية في جميع مناطق البلد مستمرة في التدهور بشدة. وتتعرض أحياء ومجتمعات محلية بأكملها لخطر الأسلحة المتفجرة؛ وأكثر من ١١ مليون شخص يحتاجون إلى المساعدة الصحية، بما في ذلك ٢٥ ٠٠٠ حالة صدمة نفسية كل شهر؛ وما يقرب من ٩ ملايين شخص ليس باستطاعتهم تلبية احتياجاتهم الغذائية الأساسية؛ ولا يحصل ٧٠ في المائة من السكان على مياه الشرب المأمونة في ظل استمرار انقطاعات المياه. وتتعرض المدارس والمستشفيات للهجوم؛ ويتفشى الفقر والبطالة في ظل تصاعد الأسعار. وفصل الشتاء يقترب بسرعة، ومن المرجح أن يؤدي إلى زيادة تفاقم حالة العديد من الأسر.

وستواصل الأمم المتحدة وشركاؤها الاستجابة للاحتياجات المتنامية بأقصى ما يستطيعون. ولئن كنا نصل إلى ملايين الأشخاص في الشهر، فنحن لا نزال نحاول إيجاد السبل الكفيلة بتوسيع نطاق المساعدة اللازمة لإنقاذ الأرواح في جميع أنحاء سورية في ظل بيئة تتسم بغاية التعقيد وانعدام الأمن. ويخاطر العاملون في المجال الإنساني بحياتهم، ولكنهم يبقون مصرّين على مواصلة العمل. وإنني أشجع بقوة الجهات المانحة على المحافظة على مستوى دعمها في عام ٢٠١٦، وزيادته حيثما أمكن، للعمليات الإنسانية المنقذة للأرواح، وكذلك لأنشطة الإنعاش وبناء القدرة على الصمود.

وكما قلت للمجلس من قبل، فإن الأزمة بحاجة ماسة إلى حل سياسي يعالج الأسباب الجذرية للنزاع ويلبي تطلعات الشعب السوري، الذي يعاني منذ فترة طويلة جدا. وفي ظل غياب مثل هذا الحل، يحدوني الأمل في أن المجلس والدول الأعضاء المعنية ستستمر في استخدام تأثيرهم على أطراف النزاع بهدف تذكيرهم بالوفاء بالتزاماتهم بموجب القانون الإنساني الدولي، والتمييز بين المدنيين والمقاتلين، واتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لتجنب المزيد من الإصابات والخسائر في الأرواح في صفوف المدنيين.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد أوبراين على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): أشكر السيد أوبراين على إحاطته الإعلامية التي قدمها اليوم. قال ألبرت أينشتاين ذات مرة، وأقتبس ”الجنون هو أن تفعل الشي ذاته مرة بعد أخرى، متوقعا أن تحصل في كل مرة على نتيجة مختلفة“، والآن وبعد مضي ما يقارب ستين عاما على وفاة أينشتاين، يبدو أن بعض الحكومات لم تدرك هذه الحقيقة بعد، ولا تزال تصر على ارتكاب وتكرار أخطائها وسوء حساباتها متوقعة الحصول على نتائج مختلفة.

لقد ثبت أن التدخل الخارجي في شؤون الدول الداخلية، لا يؤدي إلا إلى تدمير هذه الدول المستهدفة، والتسبب في أزمات إنسانية مفتعلة فيها، ونشر الفوضى والدمار، وتحويلها إلى مصانع لتفريخ المتطرفين والإرهابيين، هذا بالضبط ما حدث عندما دمروا العراق وليبيا ودولا أخرى، فجلبوا لنا تنظيم داعش وجبهة النصرة وخراسان وغيرها، وصار

للإرهاب دولة وخلافة، كما يحلو للبعض أن يقول. ورغم ذلك، لا تزال تلك الحكومات التي خالفت منطق أينشتاين تصر على تطبيق ذات الوصفة المسمومة في سورية، وتحت نفس الشعارات، رغم أن الجميع قد أيقن فداحة هذا النهج التدخلي الهدام، بما في ذلك مهندسو تلك التدخلات، فها هو رئيس وزراء بريطانيا الأسبق طوني بلير يخرج علينا، بعد إثني عشر عاما على الغزو الأمريكي البريطاني للعراق، ليعترف بأنه قد تم غزو العراق بناء على معلومات خاطئة وكاذبة. والآن، وبعض مضي أربع عشرة سنة على الهجوم الإرهابي على مركز التجارة العالمي في نيويورك، نرى بأن الاستراتيجيات التي تم تبنيها في إطار الحرب على الإرهاب قد أدت إلى ظهور المئات من بن لادن، بدلا من القضاء على بن لادن واحد، وبدلا من تنظيم قاعدة واحد في أفغانستان، أصبح لدينا عشرات التنظيمات التي تتبنى فكر القاعدة، في العديد من بلدان العالم، لا بل إن الإرهاب قد وصل إلى عقر دار داعميه ومروجيه.

لو نظرنا إلى الحالة الإنسانية في سورية، لشاهدنا نفس الأمر، ألا وهو إصرار البعض على ممارسة نفس السياسات الخاطئة وتوقع الحصول على نتائج مختلفة. فالبعض يدعي أنه يريد حل الأزمة الإنسانية في سورية، ولكنه لا يزال يرفض إعطاء الأولوية لمكافحة الإرهاب، ولا يزال يمضي في فرض إجراءاته الاقتصادية أحادية الجانب على الشعب السوري، ولا يزال ينكر دور الحكومة السورية ويرفض التنسيق معها فيما يخص تقديم المساعدات الإنسانية ومكافحة الإرهاب. والآن، بعد مضي خمس سنوات على بدء الأزمة، تبين للجميع فشل هذه السياسات في حل الأزمة الإنسانية، لا بل تبين أنها قد زادت من حدة هذه الأزمة، ووسعت معاناة الشعب السوري وأجبرت قسما منه على اللجوء أو النزوح. إذا، يجب تغيير هذه المدخلات إذا أردنا فعلا الحصول على نتائج مختلفة، تؤدي إلى تحسين الوضع الإنساني في سورية بشكل ملموس وحقيقي ومستدام، وبالتالي هناك عدد من الخطوات المطلوب اتخاذها في هذا الصدد:

تتمثل الخطوة الأولى في التركيز على معالجة السبب الرئيسي لنشوء هذه الأزمة، وهو بروز وانتشار ظاهرة الإرهاب المدعوم خارجيا، عبر تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بمكافحة الإرهاب، وخاصة القرارات ٢١٧٠ (٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤) و ٢١٩٩ (٢٠١٥)، بالتنسيق والتعاون الكاملين مع الحكومة السورية. إن مكابرة البعض ممن لا هم لهم إلا التشهير بالحكومة السورية، وبالرئيس السوري وبالجيش السوري، وتفضيلهم التعامل مع شيطان الإرهاب، على التعامل مع الدولة السورية لمواجهة هذا الشيطان، هو حالة عبثية لا علاقة لها بقواعد التفكير والسلوك السليم ومبادئ العلوم السياسية، والأمور الاستراتيجية. فهذه الحالة العبثية أدت إلى وجود عشرات الآلاف من الإرهابيين المرتزقة الأجانب الذين قدموا إلى بلدي، وإلى العراق من أكثر من ١٠٠ دولة، وفقا للتقارير التسعة الصادرة عن لجنة مجلس الأمن المعنية بتنظيم القاعدة، ولجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلسكم الموقر. وبالتالي فإن تنظيمي داعش وجبهة النصرة وما يرتبط بهما من جماعات، لم يأتوا من فراغ، بل هناك من تبنى هؤلاء الإرهابيين، ومولهم ودربهم وسهل تنقلهم عبر المطارات والحدود ومنحهم تأشيرات الدخول، وهناك من مكنهم من الاتجار بالنفط والغاز والآثار عبر وسطاء أتراك. وهذا كله، لا يسمى معارضة سورية مسلحة من غير الدول، هذا يسمى إرهاب دولة.

إذاً، يجب وضع حد لممارسات حكومات بعض الدول التي لا تزال تمول وتسلح وتدرب الإرهابيين. فلا يمكن الحديث عن إنهاء أوجاع وآلام السوريين، وعن إنهاء الأزمة الإنسانية في سورية في ظل السكوت عن استمرار تركيا والأردن في استخدام أراضيهما، مقراً وممراً للإرهابيين المرتزقة الأجانب، وفي ظل تفضيل نظامي الحكم في السعودية وقطر وغيرهما

دعم الإرهاب علناً بكل سخاء، على تمويل خطة الاستجابة الإنسانية التي لم تزد نسبة تمويلها حتى الآن عن ٣٧٪، على الرغم من كل تلك المؤتمرات الاستعراضية التي عقدت هنا وهناك لهذا الغرض. هذا في حين أنفقت الولايات المتحدة نصف بليون دولار أمريكي، وهو مبلغ يكفي لسد معظم العجز التمويلي في خط الاستجابة، على ما تسميه ''برنامج تدريب وتجهيز المعارضة المعتدلة''، والذي بقي منه خمسة أفراد فقط، لا بل أن جبهة النصرة الإرهابية قد استولت على المعدات والأسلحة التي قدمتها الولايات المتحدة لهؤلاء.

إن الحديث عن مكافحة الإرهاب يقودني إلى الخطوة الثانية المطلوبة لحل الأزمة الإنسانية، ألا وهي دعم الحل السياسي، لأن محاربة الإرهاب ستسهم في إنجاح هذا الحل الذي يجب أن يأتي عبر الحوار السوري – السوري وبقيادة سورية، ودون تدخل خارجي، وبما يضمن سيادة سورية واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها. هذا هو مضمون بيان جنيف (S/2012/522، المرفق)، وهذا ما أكدت عليه كل قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بسورية، وقبل هذا وذاك، هذا ما يتفق مع أحكام الميثاق ومبادئ القانون الدولي. وفي هذا الصدد، أذكّر بان الحكومة السورية قد أعلنت من قلب الجمعية العامة وعلى لسان وزير خارجيتها، موافقتها على المشاركة في مجموعات العمل التي اقترحها المبعوث الخاص، السيد دي ميستورا، وذلك من منطلق إيماننا بالحل السياسي الذي أتحدث عنه؛ إلا أن المشكلة لا تزال تكمن لدى الأطراف الأخرى التي تصر على إفشال أي مسار سياسي وتراهن على التدخل الخارجي، تماماً كما كان عليه الحال مع مبادرة السيد دي ميستورا بتجميد القتال في مدينة حلب كما تذكرون، وكما كان عليه الحال، قبل ذلك، في مؤتمر جنيف ٢، وخطة كوفي عنان؛ ولكن، وعلى الرغم من ذلك، لا يزال هناك من يقول، ظلماً وبهتاناً، بأن الحكومة السورية ترفض الحل السياسي في الوقت الذي يتستر فيه، هذا البعض، على الجهات التي رفضت مبادرة السيد دي ميستورا.

من جديد، جاء تقرير الأمين العام الأخير (S/2015/813) حول تنفيذ القرارات ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤)، وهو التقرير العشرون كما تعرفون، مسيساً ومنحازاً ومتضمناً العديد من الفجوات والمغالطات، وقد قمنا يوم أمس بتوجيه رسالتين متطابقتين إلى رئيس مجلس الأمن والأمين العام بهذا الخصوص.

ولكنني سأكتفي الآن بالإشارة فقط إلى أن التقرير أغفل استهداف طيران ما يسمى ''التحالف'' للمدنيين الأبرياء وللبنى التحتية في سورية من طرقات وجسور ومصافي نفط ومدارس ومشافي. هذه الهجمات التي لم يسلم منها حتى محطة الكهرباء غرب مدينة حلب ومركز للأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة في مدينة الرقة حيث دمرته وقتلت العشرات من نزلائه الأطفال الأبرياء، وكل ذلك تحت ذريعة استهداف داعش، علما بأنه على الرغم من مرور أكثر من عام على بدء ضربات هذا ''التحالف''، شهدنا زيادة في أعداد إرهابيي داعش المستقدمين من الخارج وتوسعا في مناطق نفوذهم. والمثير للتساؤل هنا هو أن التقرير ذاته قد لجأ إلى تقارير تضليلية مجهولة المصدر وعديمة المصداقية ولا تهدف إلا إلى الصيد في الماء العكر والتشويش على الجهد المشترك الروسي – السوري في استهداف إرهابيي داعش وجبهة النصرة وباقي التنظيمات الإرهابية، وذلك بناء على طلب الحكومة السورية ووفقا لأحكام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وهو الأمر الذي أدى إلى تقهقر المجموعات الإرهابية في أكثر من مكان واندحارهم من العديد من المناطق التي يسيطرون عليها.

ختاما، أود أن أشير إلى أن مصطلح الجماعات المسلحة المعارضة من غير الدول هو فضيحة بحد ذاته لأن خارطة الإرهاب في سورية تناقض هذا الكلام، كما تناقضه تقاريركم أنتم كلجان فرعية لمكافحة الإرهاب. أعطي مثلا واحدا على ذلك: ما يصفه التقرير بأنه جماعات معارضة مسلحة من غير

الدول في حلب هي ما يسمى عمليا ب’’جيش الفتح‘‘ الذي أنشأته المخابرات التركية. هذا الجيش يضم في صفوفه جبهة النصرة وفصيلا آخر يدعى ’’أحرار الشام‘‘. و ’’أحرام الشام‘‘ أعلنت ولاءها لجبهة النصرة. ووفقا للقاعدة العلمية التي تقول واحد زائد واحد يساوي اثنين، فإن ما يسمى بجيش الفتح هو جبهة النصرة، المدرجة ككيان إرهابي على قوائم مجلس الأمن. وجيش الإسلام الذي ينشط في ريف دمشق تموله المخابرات السعودية ويضم شيشان ومرتزقة أجانب من القوقاز وبلدان أخرى، إذ هو أيضا كيان إرهابي وولاؤه لداعش بالمناسبة.

لواء اليرموك الذي تموله وتديره غرفة عمليات ’’موك‘‘ في عمان، الأردن، يضم ٨ ٠٠٠ سلفي أردني في صفوفه وآلافا من الإرهابيين الآخرين. الإرهابيون، جبهة النصرة، الذين تتعامل معهم إسرائيل في الجولان، في منطقة الفصل، هم جبهة النصرة، علنا يقولون عن أنفسهم إنهم جبهة النصرة، تساعدهم إسرائيل ويهاجمون قوات حفظ السلام في الجولان وخطفوا منهم، كما تعرفون، مجموعة من الفلبينيين والفيجيين. تتعامل معهم إسرائيل وتحميهم وتعالج جرحاهم في المشافي الإسرائيلية. كل هذا يختصره تقرير صادر عن الأمين العام تحت اسم مجموعات مسلحة معارضة من غير الدول. أليس هؤلاء مرتزقة أجانب؟

الرئيس (تكلم بالإسبانية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. أدعو أعضاء المجلس الآن إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن هذا الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.